

## التعليق على المنتقى للإمام المجد [903] | كتاب السلم

عبدالمحسن الزامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين. اما بعد في هذا اليوم الاربعاء الرابع من شهر جمادى الاولى لعام ست واربعين واربع مئة بعد من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم - 00:00:00

لا زال البحث في كتاب السلف من كتاب المنتقى في الاحكام للامام المجد وكان الكلام في الدرس السابق على حديث عبد الرحمن بن ابزى وعبد الله ابن ابى اوفى رضي الله عنهما - 00:00:36

ايضا سبق الاشارة الى ان المصنف رحمه الله الامام المجد ذكر روایتین ذكر الروایة الاولى وكان يأتيانا انباط من انباط الشام وفيها انهم ان ابا بردۃ انه عبد الله ابن شداد بعث عبد الرحمن بن ابزى - 00:00:55

رضي الله عنهم بعث انهم ارسل الى عبد الرحمن او عبد الله بن ابى عوفى ارسله لاجل ان يسأله عن هل يسلمون الى من عنده اصل او انه لا يسألون عن ذلك - 00:01:27

لما يقول في نفس الحديث انه الى قوله وما كنا نسون. الشاهد ان البخاري رحمه الله يعني شئت انبه على رواية انه ذكر رواية فيها انهم ارسلوا عبدالله ان ارسلوه الى عبد الله ابن ابى اوفى - 00:02:02

الى عبد الله ابن ابى اوفى ان وفي الروایة الثانية انهم ارسلوه الى عبد الله بن ابى اوفى واللواء التي قبلها الى عبد الرحمن بن امزة وعبد الله بن ابى اوفا وفي الروایة قال قالوا كنا نصيب الغانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:02:28

وهذه الروایة يقول كنا نصيب الغانم من جهة عبد الرحمن ابن ابزى فانه كان صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى يتربى بعضهم في اثبات صحته فكونه يعني كان يشهد المغازي هذا فيه نظر - 00:02:52

وان كان ثابت صحته لكن لم يدرك ما جاء في هذه الروایة وانه كان يصيب معهم وغانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا جاء في الروایة الثانية انه ذكر ذلك عبدالله ابن ابجى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:03:09

عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر انه لا ينقل يذكر هذا عن انه كان يعني معهم اما عبد الله بن ابى اوفى هذا واضح هو صحابي كبير رضي الله - 00:03:32

عنه فهذا هو الظاهر والله اعلم انهم سألهما جميعا وكلاهما ذكر المعنى والحكم واحد وان الامر جرى على ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك في عهد ابى بكر - 00:03:51

ولم يكونوا يسألون من يسلفون الى اليه هل عنده اصل؟ هل عنده مثلا مزرعة؟ ومثلا كما نقول مثلا الان آهل عنده مثلا مصنع مثلا هل عنده مصنع مثلا اذا كان - 00:04:07

يعني اسلم اليه في شيء يصنع فلو انه اسلم اليه في شيء يصنع لا يشترط يكون له مصنع بل المقصود هو تحضير السلعة احضار السلعة فلو كان اسلم اليه في تمر يحضر - 00:04:27

التمر من مزرعة فلان من زرعة فلان اذا كان شيء جهاز يحضره من هذا المكان او من هذا المكان قال رحمه الله عن ابى سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره - 00:04:45

رواه ابو داود وابن ماجة. وهذا من طريق زياد ابن خيثم عن سعد الطائي اه وهو ساعد ابو مجاهد طائي عن عطية ابن سعد ابن جنادة العوفي عن ابى سعيد الخدري - 00:05:07

وهذه الترجمة ورواية عطية ترجمة مشهورة وهذا اسناد ضعيف وعطية العوفي مع ضعفه فانه هنا ايضا يدلس تدليسا شديدا ما يسمى تدليس الشيوخ معنى انه كان يوهم من يحدثه باسم غير من حدثه - [00:05:24](#)

وكان ربما جالس الكلبي كان جالس الكلبي ذاك المتهم الكذاب. وكان يكتبه ابا سعيد يكتبه ابا سعيد وكان يروي عن ابي سعيد فربما حدث فقال حدثني ابو سعيد ويكون مراده بهذا ويكون - [00:05:53](#)

اضمر في نفسه ابا سعيد الذي هو الكلبي والذي يسمعه ينصرف ذهنه الى الصحابي الجليل الى ابي سعيد الخدري رضي الله عنه. لا شك ان كان ثبت هذا فهو شنو حرام ولا يجوز - [00:06:16](#)

يخلط او يلبس بين صحابة ابي سعيد رضي الله عنه وبين ذاك المتهم هذا امر منكر هكذا ذكروا عنه عفا الله عننا وعنده اهل العلم ما فاتهم هذا ولله الحمد - [00:06:34](#)

فتبيين الامر ولهاذا الحديث لا يصح. الحديث لا يصح هذا الحديث والحديث ايضا رواه ابن ماجة من هذا الطريق. زياد بن خيثم الثقة وهو يروي عن سعد وسعد هذا هو سعد ابو مجاهد الطائي لا بأس به رواه البخاري وابو داود والترمذني وابن ماجة - [00:06:57](#) لكن ابن ماجة رواه ايضا من طريق اخر رواه ابن من طريق زياد ابن خيثمة عن سعد ابي مجاهد الطائي عن عطية ورواه من طريق اخر عن زياد بن خليث بن عطية اسقط - [00:07:16](#)

سعده سعدا ابا مجاهد الطائي والعلة شديدة هو رواية هو رواية من طريق عطية العوفي وهذا الخبر اورده المصنف رحمه الله يستدل به على انه لا يجوز صرف السلم الى غيره - [00:07:35](#)

وهذا اللفظ الذي ذكره مصنف رحمه الله عزاه الى ابي داود وابن ماجة والذي عند ابي داود ماجه من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره يصرف يجوزا يقال ان يكون على سبيل النهي - [00:08:05](#)

ويجوز على سبيل النفي فلا يصرفه تكون نافية ويجوز فلا يصرفه تكون نافية والمعنى واحد من جهة النهي لكن قد يكون على سبيل الخبر فلا يصرفه على انها نافية انه ابلغ لان الحكم الشرعي - [00:08:24](#)

هكذا وقع وانه لا يكون سلم يصرف الى غيره وهذا الحج استدل به جمهور العلماء على ان من اسلم في شيء من اسئلة ما في شيء او اسلف في شيء المعنى واحد - [00:08:49](#)

لكن قوله من اسلم هذا اللفظ انارأيته عند الدارقطني رأيت عند الدارقطني وسياطي الاشارة الى لفظ اندرق والمصنف رحمه الله عزاه الى ابي داود وابن ماجه فكان يحسن - [00:09:10](#)

ان يعجمي الى الدرقطني لان هذا لفظه ومن هذا الطريق ومن نفس هذا الطريق وكان ذكر الدارقطني مناسب والذي يظهر والله اعلم انه يملي من حفظه بدليل انه سياطي اشارة الى شيء من الوهم له رحمه الله في الرواية التي - [00:09:25](#)

في بعده حيث عزاها من حديث ابن عمر ان شاء الله هذا الحديث او ساقه ايضا كما تقدم آآ عن ابن عمر قال وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلف سلفا - [00:09:46](#)

فلا يشرط على صاحبه غير قصائه هذا من طريق عطية بن بقية حدثني ابي حدثنا ابن سليمان اخبرنا هشام ابن عروة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم بقية ودلس ادريس التسوية - [00:10:07](#)

من مشائخ المجهولين كما يقول ابن عدي. وروى احاديث لا يتبع عليه روى نحو من ثلاثة احاديث كما يقول ابن عدي يتبع عليها والمصنف رحمه الله اورد هذه الرواية واللفظ الذي بعده ولهاذا قال وفي لفظ - [00:10:37](#)

من اسلف من اسلف اللفظ الاول هذا كما تقدم من طريق نافع عن ابن عمر وفي لفظ ظاهر قول وفي لفظ حديث ابن عمر لانه هو الذي قبله من اشرف في شيء - [00:10:56](#)

فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او رأس ما له رواه الدارقطني هذا اللفظ في قولهم فلا من اسرف بشيء فلا يأخذ الا ما اشرف فيه او رأس ماله لم اره - [00:11:13](#)

عند الدارقطني من حديث ابن عمر انما من حديث ابي سعيد الخضري المتقدم فقد ساقه الدارقطني رحمه الله من نفس اه الطريق

المتقدم عند ابي داود و زيد ابن خيثمة او زياد بن خيثمة عن سعد ابي مجاهد الطائني - 00:11:29

عن عطية العوفي عن ابي سعيد رضي الله عنه و ذكره بلفظين احدهما لفظ عزاه الى الحسن ابن عرفة وشيخ شيخه وهو اللفظ المتقدم. من اسلم هذا افضل حسن من عرفة - 00:11:52

قال لفظ ابن حسن ابراهيم سعيد الجوهرى. وهمما ليس من شيوخ شيخي الذي روى عنه وهو اللفظ المتقدم عن ابي سعيد من المتقدم عن ابي سعيد من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره. ولفظ ابراهيم ابن سعيد الجوهرى ايضا نص عليه رحمه الله. وهو اللفظ الذي ساقه - 00:12:14

تصنف هنا وهو اللفظ الذي ساق مصنف عن ابن عمر مع ان لفظ المتقدم عن ابي سعيد عند ابي داود وابن ماجة من اسلف ولفظ من اسلمها نعم وتقديم الاشارة ان لفظ من - 00:12:39

اسلم هذا لفظ الدارقطني وهو لم يعزو للدارقطني وكان الاحسن يعزو الدارقطني كما تقدم فقوله في اللفظ الثاني من اسلف في شيء فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او رأس ما له او رأس ما له - 00:13:05

وهذا اللفظ كما تقدم من طريق اه من طريق عطية العوفي. هذا اللفظ واللطف الذي قبله حديث ابي سعيد الخدرى من حديث ابي سعيد

الخدرى من حديث ابن عمر وهذا اللفظ من حديث ابي سعيد الخدرى - 00:13:25

قول وفي لفظ وكان من المناسب ان يكون قوله وفي لفظ عقب حديث ابي سعيد الخدرى لانه عند الدارقطني عن ابي سعيد من طريق عطية العوفي يذكر فلا يصرف الى غيره - 00:13:47

ثم يقول وفي لفظ من اسلم في شيء فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او رأس ما له. رواهم الدارقطني وهذا اللفظان قبل الكلام على المسائل المتعلقة بهذا الحديث هذان اللفظان ساقهم المصنف - 00:14:05

لأنهما كالتفسير او البيان لللطف الاول لأن حديث ابي سعيد الخدرى من اسلم شيئاً فلا يصرفه الى غيره. فلا يصرفه الى غيره اما اللفظ الثاني الذي ساقه عن ابن عمر - 00:14:23

من اسلف سلفاً فلا يشرط على صاحبه غير قصائه هل يبين انه لا يشرط اي شرط لا يشرط رهن لا يقول اريد رهنا اريد كفيلاً. ولهذا قال واللطف الاول دليل على امتناع الرهن - 00:14:43

والظلمين فيه يعني انه يقول لا يجوز ان يشترط يقول ائتي بما يضمن حقي الذي في ذمتك او اعطي رهنا اتوثق بحقي هذا هو المذهب هذا هو المذهب خلاف قول الجمهور ولهذا قول اللطف الاول دليل امتناع الرهن والظلمير فيه لقوله فلا يشرط على صاحبه غير قضائه - 00:15:07

النكرة في سياق النفي فلا يشرط لا كفيل ولا ضمرين والثاني يمنع الاقالة في البعض هذا من كلام نجد والثاني يمنع الاقالة في البعض وهو قوله فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او رأس ما له - 00:15:39

فلو انه مثلاً يعني آآ انه اراد الاقالة ندم ندم مثلاً اسلف الى انسان في الف صاع تمر ها هو الان مثلاً الف كرتون بالكيلو مما يجب يعني يكنز شفاء وكل علبة وكل كيس وزن كيلو. قال اريد منه كرتون الف كرتون مثلاً - 00:16:01

نحو ذلك اريد آآ ان آآ اسلم اليه في سيارة السمع اليه مثلاً في فروش ونحو ذلك. ثم ندم المسلم. ندم المسلم. فقال اريد ان تقيلني. ان تقيلني يقول والثاني يمنع لقلق في البعض - 00:16:39

اللي قال في الجميع لا خلاف فيها اذا قال اقلني فقاله لان الاقالة فسوق ليست بيع. المحظور عندهم البيع ان يبيع المسلم فيه لكن الاقالة كأن ما صار شي مشروعه - 00:17:03

فإذا أقاله لا انتهى ما بينهما وفشن العقد فلا محظورة على ما ذكروه من العلل التي منعوا بيع المسلم فيه لكن لو قال انا والله ما احتاج الف كرتون. انا احتاج خمس مئة كرتون من التمر. اريد ان تقيلني في خمس خمس مئة - 00:17:22

ويثبت في ذمتك خمس مئة واعطني نصف المال الذي اسلمت اليك اللي هو قيمة خمس مئة كرتون المذهب روایتان هل يصح الاقالة في البعض اللي قال في الجميع هذا هو عند الجميع حکی الاحکی بن منذر وغيره يجمع على ذلك - 00:17:46

لكن اراد ان طلب منه الاقالة في البعض يقول انا فكرت في الامر فوجدت اني ما احتاج الف كرتون مثلا او مثلا اسلم اليه في سيارتين

سيارة بمئة الف ثم قال انا ما احتاج شيء تبين لي ان او جائتنى سيارة او نحو ذاك لاي سبب من الاسباب - 00:18:05

تريد ان تقيلها احدى السعيرتين وهي تبقى ذمتك مشغولة بسيارة. وارجع لي قيمة احدى السيارات هل يجوز تجوز تجوز الاقالة في

بعض المسلمين فيه نصفه او ثلثه المذهب احدى الروايتين وظاهر كلام مصنف رحمة الله يحتاج له انه لا يجوز. لقوله - 00:18:27

والدليل من هذه الرواية فلا يأخذ الا ما اسلف فيه او رأس ما له او رأس ماله. الظاهر يقول ما يأخذ الا رأس ماله. بياخذ بعض رأس

المال لا يبقي شيئا في نصف المال في ثلث المال؟ لا - 00:18:49

ولهذا قال ويمنع الاقالة في البعض وهم ذكرروا علة قالوا لأن يعني لأن الاجل له اثر في الثمن اذا مثلا طلب منه الف كرتون الى سنة

طلب منه سيارتين ومثلا - 00:19:05

ويحضرها مثلا بعد سنة بعد آلات اشهر ونحو ذلك ويعطه المال لا شك ان قيمة السيارة المؤجلة ليست كقيمة السيارة المعجلة. وهذا

واضح لأن حين تشتري سلعة مؤجلة تكون في الذمة وتقدم الثمن يستفيد من الثمن - 00:19:27

الثمن فانت تستفيد بخص الصغر على السيارة مثلا التي اسلمت فيها. رخص سعر التمر الذي لو اسلمتها معجلة طلبت لك قيمتها

تختلف لكن لما كانت مؤجلة في ما تنازل لكن فإذا طلب النصف - 00:19:53

واسقط النصف في هذه الحالة لا شك هناك فائدة اه يستفيدا المسلم في كونه مؤجل الى سنة وخصوصا حين يكون

السلعة سياراتان تكون السلعة سيارتين مثلا تكون السلعة الكرتون - 00:20:12

ويعطي بخصوص اكثر من كونه يكون سيارة واحدة كثرة شراؤه كذلك كونه يشتري من الـ كرتون غير ما كونه يشتري من خمسة

كرتون بطلب خمس مئة كرتون طلب سيارة واحدة - 00:20:37

انصب الرخص في نصف المسلم فيه فكانه اعتقد اعتصاص بعض الشيء وعندهم اعتقاده لا يجوز وكأنه صرف شيئا من

المسلم فيه الى غيره. هذه علة ضعيفة والصواب كما سيأتي ان شاء الله - 00:20:51

ان الاصل الذي اصلوا عليه لا يصح لا وهو هذا الحديث. فحدثت ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عمدة الجمهور ومن الجمهور

يقولون لا يجوز بيع المسلم فيه ولا الاعتباب عنه - 00:21:20

وحتى اه ايضا التولية والشركة كل صور البيع مثلا وما يشبهه اه فانه لا يجوز وقالوا انه بيع للمسلم فيه قبل قبضه لانه صرف للمسلم

فيه قبل قبضة هذا اولا. الامر الثاني بيع وهذا مخالف للحديث - 00:21:39

لأنه حين انسان مثلا اسلم في الف صاع من التمر او مائة كرتون من التمر. وعلى هذا يكون مثلا بالميزان الكيلو وال الصحيح كم اظن؟

الصحيح يجوز ان يسلم في الوجود كيلا - 00:22:09

وخصوصا حين لا يوم لا يتلقى كيل المكين مثل التمر المجبول المكنوز ما يتلقى كيله ما يشتري الا بالوزن لكن حتى لو كان يتلقى

يجوز ان يشتري كما هو عادة الناس الان يعني بيع بالوزن غالب الوزن - 00:22:32

والكيل نادر الكيل نادر غالب الوزن ثم لا محظوظ لان المحظوظ في مسألة بيع المكينة في باب المشترط والمعادلة اما هذا فلا. اشترط

انما يشترط فيه معرفة الصفات معرفة القدر - 00:22:57

انك تضبط هذا الشيء الموصوف مئة صاع الف صاع مئة كيلو الف كيلو سواء كان من المكيل او من الموجون فلو انك اشتريت مثلا

اسلمت في سيارة اسلمت مثلا في عشر جوالات - 00:23:15

الى شهر ثم عند اه الانتهاء اردت ان تبيع المسلم فيه للمسلم او لغيره. لكن هو صورة للمسلم ولغيره عند الجمهور لا

يجوز الائمة الرابعة وحكاه ابن قدامة رحمة الله وكذا تابعه في الشرح - 00:23:36

ابن ابي عمر تابعوا حکوه بلا خلاف لكن لا اجماع على الصحيح وهذا من الغريب يعني لانه موجود روایة في المذهب وذكرها صاحب

الانصاف المبهج وغيره وكذلك هو مذهب مالك رحمة الله وقول ابن عباس وابن القيم وشيخ الاسلام رحمة الله لما ذكر ان قول ابي

محمد ابن قدامة - 00:24:04

وقال انه لا يجوز بلا خلاف قال انما حكى رحمة الله بقدر علم بقدر ما علم وبلغه. والا فليس في المسألة اجماع آآفمذهب مالك جواز هذا الشيء وقول ابن عباس ايضا - [00:24:36](#)

فهذا هو الظاهر والحديث الوارد حديث ابي سعيد خذني ضعيف الدليل الثاني قول النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الطعام قبل قبضه قالوا ان بيع المسلم فيه - [00:24:57](#)

وفي ذمة المسلم اليه او بيعه لغيره هذا بيع مسلم قبل قبضه والنبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع عن بيع السلة قبل قبضها الامر الثالث الثالث انه ربح انه قد يربح فيما لم يظمن - [00:25:13](#)

والنبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ربح ما لم يضمن. الدليل الرابع الاجماع اللي سبق نقضه وذكروا علة اخرى سموها توالي الظمانين يعني هذه العين الخمسة والصواب كما تقدم هو الجواز - [00:25:40](#)

وان يجوز بيع المسلم فيه لمن اسلمه اليه ولغيره لكن ليس مطلقا اما ما يتعلق بالحديث فالجواب عنه تقدمه واضح والحديث ضعيف ولو صح الحديث فان المعنى فيه فلا يصرفه - [00:25:57](#)

الى شلما اخر يعني لا تجعل رأس مال لا تجعل السلم او المسلم فيه رأس مال سلم اخر تقول له مثلا هذا لما حل الاجل ولم يفي قلت له انا اطلبك - [00:26:18](#)

مثلا الف صاع من البر انا اطلبك سيارة صفة كذا وكذا مثلا اطلب مثلا اه ملابس صفة كذا وكذا وكذا. مثل على على حسب ما جاء في اه ضبط هذه الاشياء - [00:26:39](#)

وانت الان لم تقيني فلا سوف اجعل هذا الذي في ذمتك رأس مال سلم توفيت فيني اياد بعد شهر او شهرين مثلا وهذا هو عين ما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالب بالكامل - [00:27:02](#)

وهذا الحج وان كان ضعيف لكن معناه يعني دلت الاadle على ذلك دلة الاadle لانه دل عليه ادلة تقضي او تربى ربا الجاهلية هذا هو معنى هو بقى هو معنى الدين المؤخر بالمؤخر ليس كل دين. دين مؤخر ودين مؤخر - [00:27:27](#)

ما دلت عليه النصوص ليس العمدة على هذا الحديث كما كان الجاهلية حين اه يحل الدين يقول اما ان تقضي واما ان تربى يعني يجعل هذا الدين دينا اخر الى اجل اخر - [00:27:55](#)

فيقري يسمى قلب الدين قلب الدين. ومن ما يستعمله بعض البنوك يسمونها الجدوله الجدوله فإذا كان على هذه الصفة كان ربا صريح ولا يجوز. لا يجوز وان كان لا على صفة اخرى مثلا - [00:28:12](#)

ويكون عقد مستقل عن غير العقد الاول ولا ارتباط له لا بالاجل ولا بالاقصى. فهذا آآيعني عقد مستقل وليس قلب. المقصود انه ان ان هذا الجواب على الحديث لو صح - [00:28:35](#)

اما حديث اما النهي عن بيع الطعام قبل قبضه العلماء الذين يمنعون الذي يجوزون هذه الصورة يقولون هذا هذا لا يجوز بيع الطعام قبل القمح ونحن نقول به. بل هم يقولون به في جميع السلع كما قول الشافعي واختيار شيخ الاسلام وابن القيم رحمة الله عليهم - [00:28:50](#)

ليش الخاص بل في جميع السلع على الصحيح حديث زيد بن ثابت فيقال ان حديث نهى عن بيع الطعام قبل قبضه هذا من واد اخر من واد وبيع المسلم فيه - [00:29:19](#)

ايضا واد غير هذا الوادي ومسألة غير تلك المسألة. لان حديث النهي عن بيع الطعام قبل قبضه نهى عن بيع الاعيان اما بيع المسلم فيه الذي في ذمة ذمة المسلم - [00:29:39](#)

المسلم اليه هذا من بابي بيع الموصوف الذمة ليس آآمن بباب بيع العيان وفي الحقيقة لا ليس بيعا هو استيفاء هو استيفاء البيع ان يكون يعني ينتقل اليه ملك جديد. لكن غاية الامر - [00:30:03](#)

انه يقول له لي في ذمتك مثلا سيارة صفتها كذا وكذا ثابتنا في ذمتك وما يريد هو يريد ان يفرغ ذمته لا يريد ان يشغلها والبيع شغل للذمة وهذا ابراء وتفريغ - [00:30:30](#)

انا افرغ ذمتك من هذه السيارة نفرغ ذمتك من هذا الطعام او هذا التمر مثلا ابيعك اياد مثلا بكتها من الدرهم هو في الحقيقة ليس بيعا انما استيفاء يستوفي منه - [00:30:51](#)

يستوفي منه ودليله حديث ابن عمر كت ابيع الابل بالنقيع او البقيع والنقيع هو السوق والبقيع المقبرة وكتت اخذ بالدرهم دراهم وابيع الدنانير فقال النبي لا بأس ولا فرق بين هذا الدين وبين دين السلم. والتفريق بينهما - [00:31:15](#)

تفريق بين متماثلين المعنى والحكم والحكمة واحد. فإذا جاز بيع الدين في ذمة الغير بيعه يعني استبدال عن ما في ذمته فيبرئه مثلا من الدنانير اه يأخذ الدرهم يبرئه ويفرغ ذمته - [00:31:44](#)

ولا اي شيء يأخذ معنى البيع من كل وجه. كذلك دين السلام هو من هذا السلام ايضا تفريغ للذمة وليس شغلا للذمة اما حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ربح ما لم يوما فذلك - [00:32:10](#)

هذا هو الواجب والذين يجوزون بيع الدين دين السلام في ذمة لذيذه للمسلم اليه او لغيره يقولون نعم لا يجوز ان يبيعه بربح لا يجوز ان يبيعه بربح فإذا كان له في ذمته - [00:32:35](#)

مثلا الف صاع من البر حمل الاجر اراد ان يبيعه البر شوي نحن خبرةكم سعر البر في السوق سعر الصاع قالوا خمسة ريالات عشرة ريالات نقول تبيعه الصاع بما يبيع الناس - [00:33:00](#)

ولا يجوز ان تقول هذا البر الذي عندك في ذمتك هذا بر جيد وهذا بر لتوه اه اريد فيها تجعل تعطيني زيادة ريال في كل صاع زيادة ريالين هذا لا يجوز - [00:33:28](#)

لانك تربح فيما لم تضمه تبيع كما صح عن ابن عباس انه لا يأخذ الا مثل ما له فذلك لو كانت عروض بيعها بما تساوي فلا يجوز ان تربح لماذا؟ لانه - [00:33:43](#)

لم ليس في ضمان ليس في ضمانه انما في ضمان المسلم اليه فكيف تربح في شيء لو تلف ظمنه لك المسلم اليه هذا من عدل الشريعة التي جاءت المعاadleة بين البائع والمشتري. وان كلاما يأخذ حقه - [00:34:02](#)

حقه هو لا يكون في ظلم الا هذا ولا ظلم لهذا وانه لا يجوز ان تربح في شيء لم يضمه فإذا باعه بسعر يومه فلا بأس بذلك فلهذا كان الصواب - [00:34:31](#)

هو جواز بيع المسن فيه المسلم فيه بهذا لكن يتشرط اذا باع المسلم فيه بشيء يجري بشيء يجري بينه وبين الذي في ذمة المسلم يجري بينهما ربا النسبة يجب القبض - [00:34:50](#)

ما يتفرقان حتى يقضى او يصطحبان. فلو كان له في ذمته مثلا تمر مثلا وان اختلف الجنسان لكن علة ربا الفضل فيهما واحدة لو باع مثلا الف صاع مثلا الف كيلو من التمر مثلا - [00:35:13](#)

يقال في هذه الحالة يجب عليك ان تستلم هذا التمر من مستودعات من كذا حال البيع والا فلا يتم البيع حتى يتم القبض تتفقان ثم تقبض منه التمر اذا كان المباع بر او تقبض منه البر اذا كان المباع - [00:35:47](#)

تمر اما اذا كان تجارة في هذه الحالة لا يشتري لكن الوائل لا يجوز ان يجعل دين. فلو انك مثلا بعت هذا البر او هذا التمر مثلا بسيارة مثلا او الذي في ذمة السيارة - [00:36:12](#)

بعثته مثلا بدرهم هذا لا يجري به السيارة ليس من اموال ربوية يقول انا ابيعك السيارة في ذمتك بسعدها اليوم كم تساوي هذى السيارة مئة الف لم تربح فيها لم يروح فيها. مع انه قد يكون ربح بالنسبة للمال الذي دفعه. لأن حال دفعه - [00:36:31](#)

دفع مالا اقل لانها مؤجلة. لكن اذا اراد ان يبيع الان ينظر الى قيمتها الان. فيبيعها بالثمن الذي تساوي فلا يجاد فيها ولا ينقص مئة الف لا يشترط لا تباركه حتى تسلم له. لا لانه لا يجري بالرضا بين السيارة وبين العروض - [00:36:52](#)

وذهب بينهما انما المحظور ناتج عنه مؤجل ما يجعله دين ما يجعله دين انما مثل ما يشتري الانسان السلعة من المحل مثلا قد تشتري السلعة مثلا تكون السلعة عند صاحب المحل وانت مثلا الدرهم مثلا معك تذهب وتتأتي بها - [00:37:16](#)

وهو قد يكون لكن في الحقيقة هو حال حال ليس مؤجلا كل منكم يطالب بحقة هذه في هذه الصورة فيما اذا كان البيع للمسلم اليه.

ويجوز على الصحيح ان تبىعه لغير من هو في ذمته - 00:37:36

انت مثلا لك في ذمة المسلم اليه مثلا الفصاع او الف كيلو من التمر الف صاع من البر الف كيلو من التمر ونحو ذلك يطلبك شخص اخر انت لك اه في ذمتك لشخص اخر - 00:37:58

او اردت ان تبىعه وقال المسلم فيه الذي في ذمتك لفلان انا اريد شراءه فتبىعه على غير المسلم اليه غير المسلم اليه هذه آا ليست كذلك لأن السورة الاولى المسلم اليه في ذمة - 00:38:24

ال المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وهو قابض له ما في غرر ولا اشكال لكن ما اذا كان المسلم فيه بيع لغيره يأتي ويرد مسألة قدرة قدرتك على تسليمه وقدرة - 00:38:57

من اه بعنته على استلامه قد يكون مثلا صاحبك اه يماطل في التسليم تخشى ان لا تستطيع تسليم هذا المسلم فيه اشتراط اهل العلم بجواز بيع المسلم فيه الى غير من اسلمت اليه القدرة على التسليم. القدرة على التسليم - 00:39:18

فإذا كان هذا المسلم فيه ممكناً أنك تسلمه إلى من بعنته إلى له بلا عناء وبلا مماطلة من من اسلمت اليه ما منع وبذل يعني لا بأي بالشروط المتقنة إنما يزيد شرط القدرة على التسليم - 00:39:48

لابد من ذلك والا فانه يورث النزاع والغرر والمخابرة فلا يجوز في هذه الحالة وهم ذكرروا ايضا صور او مسائل اخرى غير مسألة البيع المعاوضة عليه حتى منعوا المعاوضة عليه - 00:40:13

يعني لو انه لم يستطع السداد اليه مثلا او تلف حكم المعاوضة عليه كلها فرعوها على هذه المسألة وجعلوا المعاوضة عليه ايضا من صرف المسلم فيه الى غيره فلا يجوز - 00:40:35

حتى قالوا لا تجوز هبته الى غيره. اجازوا ان تهبه للمسلم اليه. قالوا يجوز ان تهبه للمسلم اليه هبة ليس فيها ايضا مخاطرة بغير مقابل تبرع ليس فيه معاوضة - 00:41:02

قالوا يجوز ان تهبه المسلم اليه لكن لا يجوز ان تهبه المسلم فيه الى غير المسلم اليه هذا ضعيف وذلك وكله اه لما تقدم لانه لا يقدر على تسليمه ولا يضر - 00:41:21

اول شيء اولا يعني اولا لا شك انه يحتاط في تسليمه لكن لو انه قال لي في ذمة فلان مثلا الف صاع من البر وانا متنازع اذا اردت تأخذها خذها لك بأي شيء - 00:41:46

فلان ما يدري هل يسلم ويسلم له صحن يجوز حتى لو ظن او خشي ان المسلم اليه يماطل غاية الامر ان الطرف الثالث الذي اهدتها وووهبه يدور حاله بين الغنم والسلامة - 00:42:06

والمحظوظ ان يدور بين الغنم والغنم يكون قمارا اما اذا دار حاله بين الغنم والسلامة ولا كما ان لا تضر الجهة فيه لان باب الهبة والعطية آا بابها اوسع لانها من باب المعاوضات من باب من باب التبرعات لان هناك - 00:42:28

بالtributations وهناك المعاوضات مثلا وهناك ما يؤخذ ويرد بدلها مثلا ونحو ذلك مثل القرض اما هذا لا هذا تبرع ولا ينظر والنبي عليه الصلاة والسلام صح عنه في حديث في حديث - 00:43:01

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم في حديث في طول لكن عند ابي داود وغيره واظن عند احمد ايضا وايضا ايضا من حديث عبد الله بن عمرو - 00:43:24

حضرني في هذا واحداً ثالثاً كثيرة لكن هذا الحديث ايضا صريح ان النبي عليه الصلاة والسلام اخذ قبضة من صوف او كذا وضع يده على اه من من الغنية او نحو ذلك. فقال عليه الصلاة والسلام ما كان لي ولبني عبد - 00:43:40

ما كان لي يعود لبني هاشم وكذا فهو لكم قاله عليه الصلاة عن شيء لا يعلم قدره دل على ان الجهة في مثل هذا لا تضر لانه لا غرر ولا مخاطرة. غاية الامر ان يكون غالبا - 00:44:04

او سالما الرواية الثانية كما تقدم عن ابن عمر هل من اشرف سلفاً وهذه الرواية هي الموافقة روایة الصحيحين لأن هي المشهورة وكذلك حديث ابي سعيد الخدري - 00:44:31

دلوقي ابي داود وابن ماجة من اسلف ان من اسلم وردت عند الدارقطني. اما الروايات الصحيحة كلها من اسلف ورواية ابن عمر من اسلف سنة فلا يشرط على صاحبه غير قضائه - [00:44:50](#)

وهذا استدلوا به كما تقدم على انه لا يجوز ان يشرط فيه شيء مثل يشنط رهن او لا يجوز الصواب الجواز الاصل حل العقود الاصل حلوا الشروط والسلام بيع من البيوع - [00:45:05](#)

وان كان زيد فيه بعض الشروط فيه بعض الشروط كانه والله اعلم لانه ليس كالبيع يختلف وخصوصا غالباً البيع في الغالب انه يكون اه يكون هاء خذوها واعطني يعني يسلم ماله وخصوصا في في الاشياء التي تكثر - [00:45:24](#)

الاشياء اللي تكثر في الغالب انها تؤخذ كل يوم في الغالب انها تكون معجنة من الطرفين اما السلم فلما كان له صفات محددة ومؤجل للتأجيل جاءت فيه الشروط زائدة عن شروط البيع - [00:45:52](#)

مع ان هذه الشروط التي ذكروها كما تقدم داخلة من حيث الجملة في شروط البيع الا في بعض الشروط اللي هي بعض الشروط مثل ما تقدم في مسألة اسلاف تقديم الثمن - [00:46:11](#)

مسألة انه لا يسلف اه في عين معينة يكون السلف في الذمة ولا انه لا يحصل مقصود بالاسلام حينما يشرف اليه مثلا في عين معينة اليك الى سنة في هذه السيارة - [00:46:26](#)

اذا اسلف في هذه الحال تبقى السيارة عند المسلم اليه ولا هناك معنى ولافائدة بل في اشغال لذمة المسلم اليه في تحمله امر لا معنى له ولافائدة ولافائدة - [00:46:52](#)

لذلك يعني حين يعني يقول اسلمت اليك في هذا اليوم بل يكون على التي يكون يعني على الصفة التي اتفقا عليها اتفقا عليها فلهذا لا يصلح في شيء معين اذا اسلفه على هذه الصفة - [00:47:13](#)

في هذه الحال يكون بيعا جري بلفظ السلم وقد يقال لا يصح الاجل في هذا لا يصح الاجل في هذا الانواع. ولان هذه العين عرضة للتلف عرضة للهلاك عرضة للتلف وعرضة للهلاك - [00:47:45](#)

والبيعات الشرعية احترز من هذا الشيء من اشد ما تحتاجه من الشريعة هو ما يعرضها للتلف والهلاك فلهذا لم يجرؤه مجرى السلام بل العين المعينة تكون مبيعة تك تجري ببيع المعتاد - [00:48:03](#)

الا حين تكون هذه العين موجودة عنده مثلاً وموصوفة موصوفة في هذه الحال سبق الاشارة الى ان هذا وسط بين الاقوال المتقدمة في مسألة السلم الحال السلام الحال وانه يجوز - [00:48:27](#)

وبسبق ذكر الفائدة بشرط ان يكون السلم في بشرط ان يكون السلم او المسلم في جنس المسلم فيه الموصوف موجود عنده في في دكانة في متجره ونحو ذلك وفي لفظ من اسلف بشيء فلا يأخذ الا ما اشلى فيه او رأس ما له رواه الدارقطني هذا مثل ما تقدم ايضاً روده مصنف رحمة الله لهذه - [00:48:51](#)

المسألة في قول الله ما اسلف فيه اشاره الى انه لا يبيعه وفي اشاره ايضا الى انه لا اه يقله في البعض دون البعض وهذه الرواية لا تصح كما سبق الاشارة - [00:49:25](#)

اليه من المسائل ايضا التي سبق الاشارة اليه لكن ما تم الكلام عليها وهو متعلق بالسلم وهو عقد الاستصناع. عقد الاستصناع عقد الاستصلاح هذا عند العلماء عند جمهور العلماء يجري مجرى السلف - [00:49:41](#)

يجري مجرى السلم ولهذا عندهم يجب تسليم رأس المال فيه فان لم يسلم لم يصح هذا المشهور عند الجمهور وذهب الاحناف ابو يوسف الى ان عقد الاستصناع عقد مستقل يجمع - [00:50:06](#)

آآ ليس عقد السلم عقد على موصوف في ذمة لكن عقد الاستصناع عند التأمل ليس كذلك. بل هو عقد على موصوف وعمل. مطلوب في عمل الصانع من تستصنعي لهذا كان الاظهر - [00:50:32](#)

ان عقد الاستثناء عقد مستقل هو جمع بين البيع والايقارة والاستثناء ربما السلم لان فيه موصوف فهو يجمع شيئاً من وصف السلام وفيه اجارة لان المستصنعي يعمل لك وفيه بيع لان المستصنعي بيع عليك المواد - [00:50:51](#)

وابي عليك المواد فصورة لاستصناع هذى مركبة من هذى الاشياء ولا مانع ان يكون العقد مركب من عدة عقود مدى مخاليا او او او مركب من عدة اوصاف وصف البيع وصف الاجارة - [00:51:22](#)

لكن ليس كل جار انما الاجارة في آآ في عمل الصانع العمل الصانع فيما يصنع لك فيما يصنع لك فلهذا كان هذا العقد مستقل ما دام عقد مستقل فلا نجري عليه احكام - [00:51:47](#)

احكام السلام. ونقول يشرط فيه ما يشرط للسلام ولهذا الله عليهم قالوا لا يشتري التسليم رأس سنة يجوز على الصحيح تقدم رأس رأس المال ان يقدم كله يجوز ان يؤخر كله يجوز ان يجعل اقساط حسب ما يتفقان - [00:52:12](#)

لانه عقد فيما يظهر والله اعلم انه عقد معروف بين اهل الاسلام ليس عقدا جديدا ليس عقد يعني آآ من مبتكرات هذا العصر لا عصر الاستنسنا معروف جاء في الاحاديث الصحيحة - [00:52:39](#)

النبي عليه الصلة والسلام كما في حديث ابن عمر استصنعا خاتما استصناعه خاتم وفي الصحيحين من حدث سهل بن سعد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لامرأة مري غلامك النجار يصنع لي منبرا - [00:52:56](#)

حدث الناس عليه الناس عليه والذي يظهر والله عليه يعني حدث ابن عمر فيما يظهر والله اعلم ان النبي عليه الصلة والسلام لم يستأجره يعني انه اعطاه فضة قال خذوا الفضة هذه واصنع منها خاتما. هذا بعيد - [00:53:13](#)

ولم يذكر في الحديث الذي يظهر انه ان المادة من عند من استصنعا النبي عليه الصلة والسلام والاستصناع هذا الاستفعال الطلب يعني طلب منه ان يصنع له وان هذا هو المعتاد - [00:53:33](#)

حنوة من الصلة لانه متتصدر لهذا الشيء. فتكون عنده المواد فالنبي استصنعا اي امر ان يصنع له خاتما ومن ذلك يعني ان المادة تكون عنده ولم يذكر في الحديث ولو كان الاستصناع كعقد السلام لقال النبي عليه الصلة والسلام كما قال في السلف - [00:53:50](#)

من استصنعا مثلها الى احد بل اه فليسلف او فليقدم مال المال فليقدمه لم لم يذكر كما قال مثلا ولم يقل عليه الصلة والسلام مثلها في نفس الحديث باستثناء من استصنعا مثلها فليستصنعا الى - [00:54:17](#)

اجل معلوم نحو ذلك لا اطلق عليه الصلة والسلام فلماذا يقييد هذا الاطلاق لماذا تم لا يقول قائل ان نحمل على السلام هذا لا يمكن لا يمكن ان يحمل تضييق وتقييد - [00:54:46](#)

وش الدليل عليه؟ وتأخير البيان وقت الحاجة لا يجوز. والنبي عليه الصلة والسلام من انصح الناس لامة فلهذا كما وما كان الله ليضل قوم بعد اذ هداهم ما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقوون - [00:55:06](#)

لو كان هذى الوكالة لاستثناء الشروط لكان من من الواجب وكان من التقوى الذي يجب اتقاء العمل به واتقاء آآ الوقوع في سخط الله سبحانه وتعالى لكن سكت النبي عن ذلك عليه الصلة والسلام ولم يذكر شيئا من ذلك - [00:55:31](#)

فلهذا نقول الاصل السلامة والاصل الصحة فلا نقيد ما اطلقه الرسول عليه الصلة والسلام كذلك في حدث اه شاعر بن سعد المنبر وان كان المنبر هذا محتمل والله اعلم ليست دلالتك كذلك - [00:55:59](#)

لكن من حيث الجملة قد يقال والله اعلم ان النبي عليه الصلة يعلم ذلك ان الناس يحتاجون لمثل هذا فلما كان في باب السلم ذكر الشروط وباب الاستصلاح يقع كثيرا - [00:56:25](#)

والنساء في عهد النبي عليه السلام والرجال يحتاجون الى مثل هذا والنبي عليه الصلة والسلام تختتم وتختم الصحابة ولا شك انهم ان هناك من يصنع الخواتم ولم يذكر شيئا من ذلك - [00:56:39](#)

وكانوا لما تختتم النبي عليه الصلة والسلام لبسوا الخاتم مثل ما لبس عليه الصلة والسلام ولم يذكر له شيئا من ذلك ولو كان امرا لازما تبيئه لان هذا امر يخفى - [00:56:55](#)

هذا امر يخفى ولهذا اه قول احنا في هذا قول قوي ابو ظاهر في هذه المسألة وان الاستثناء عقد مستقل وعلى هذا يجوز آآ تقديم رأس المال يجوز تأخيره يجوز جعله اقساط بحسب ما يتفقان عليه. حسب ما يتفق عليه. ينظر اصلاح. استثناء اليوم في العمایر مثلما الابراج - [00:57:11](#)

مثلاً وما اشبه ذلك في باب السيارات الطيارات ونحو ذلك كل ما يستصنع كل ما يستصنع فانت حينما تستصنع انسان مثلاً ان يصنع لك مثلاً الخياط الثوب يصنع لك ثوب - 00:57:44

اذهب الى الخياط في الغالب ان الطول يكون من عنده تأتي اليه وتطلب منه ان يصنع لك ثوبا ثم قد تتفق على اجل وقد يتاخر وقد يعطيك اجل مثلاً مطلق. فلانه هذه الاشياء قد لا تحكم. لكن يكون امراً معتاداً لا ظرر فيه. لا على - 00:58:07  
المستصنوع ولا على الصانع لا على من يطلب تفصيل الثوب ولا على الخياط وفي الغالب انه قد يقدم المال يسير يضمن به الخياط انك جاد وفي الغالب انه لا يقدم جميع المال - 00:58:35

انما بحسب الكلفة ويقدم شيء يسير من ثمن الخياطة ثم بعد ذلك يعطيه البقية هذا لا بأس به وهذا يجري كما تقدم في استصناع  
البيوت قد ما تأتي للمقاول ويكون اجيراً يعمل اجير - 00:58:54

كلش من عندك امس عندى المواد عندك هذا واوضح الاجارة لا اشكال فيها لكن قد اه تريد تقول انا اريد ان تعمل لي تبني لي بيتاً على  
المفتاح انا لا اعرف الا المفتاح - 00:59:23

توكله على كل شيء انما تسلمه الارض وتقول اذا ت عمل تبني لي على هذه الارض بait وتنتفعون على صفتة كذا وكذا كل شيء من عنده  
لا بأس استصناع استصناع وهذا يجري في - 00:59:36  
كل ما كان على من صفتني هذا الشيء وكما تقدم الاقصاد يتفق عليها يجوز وهذا لا بأس به خصوصاً في باب الاستصناع لانه قد يدخل  
احياناً شيء من المخاطرة وبخش المستصنوع مثلاً - 00:59:55

ان الصانع يتاخر عليه يترتب عليه ضرر هل يجوز ان يشرط عليه شرطاً جزائياً هذى مسألة اه بحثت هالمجال وببحثها هذا المجمع  
الفقيهي وكذلك في بعض المجالس الفقهية لكثير من اهل العلم - 01:00:16

فقالوا انه يجوز للمستصنوع ان يشرط على الصانع شرطاً جزائياً يقول انا اريد ان ت عمل لهذا البيت ويتافقان اتفاق لا ظرر فيه عليه يعني  
يكون الصانع او المقاول قد احتاط لنفسه في الوقت - 01:00:41

وانه هذا الوقت يستطيع ان يؤمن فيه وبيني في هذا البيت يقول اخشى انك يعني ربما ان يتفق مع اناس من هنا ومن هنا يترتب  
عليه ضرر يتاخر فيكون هذا الرجل مستأجر مثلاً عليه ضرر - 01:01:06

انه يستعجل سنة اخرى لان هذا لم يسلمه البيت انتهت مثلاً السنة المتفق عليها. واذا البيت عظم كان متفق معه انه يكون بعد سنة  
يكون انتهى تماماً او اقل واكثر - 01:01:26

لا بأس ان تشرط علي شرطاً جزائياً تقول اذا مضت السنة وانت لم تتم هذا العمل فعليك في كل يوم يمضي عليك مئة ريال خمس  
مئة ريال الف ريال بحسب كبر المشروع والصغر المشروع - 01:01:41

هذا شرط جزائي على نفس المقاول وليس شرطاً يتعلق بدينه في ذمته لكن لا يجوز للمقاول ان يشرط على صاحب العمل اذا تأخر  
في السداد يقول عليك كل يوم مئة ريال انت - 01:01:59

الاجل بينك وبينك مثلاً الاجل الاول بعد شهر تعطيني خمسين الف ريال بعد شهرين يعطيني مئة الف ريال بعد ثلاث شهور تعطيني  
ثلاث مئة الف ريال اذا تأخرت الاجل الاول عليك على عن كل يوم تتأخر فيه مئة ريال - 01:02:19

او تأخرت في الاجل الثاني عليك في كل وقت اخر مئتين ريال. وفي الاجل الثالث عن كل يوم ثلاث مئة ريال مثلاً هذا لا يجوز سواء  
كان تأخيره عن عشره او عن مماثلة. لان هذا ربا - 01:02:47

ولا يجوز. بل في هذه الحالة تكون مصيبة عليك ان ترفع الامر وتشتكى وان تأخذ حقك منه لكن لا يجوز ان تأخذ لان هذا يشبه طريقة  
الجاهلية يعني اما ان تقضي واما ان تربى عند ان تربى - 01:03:03

هذا لا يجوز باجماع الشرط الجزائي على هذه الصفا هناك مسائل لكن هذه يعني يظهرون عليه يأتي شيء من ذلك ان شاء الله نسألة  
سبحانه وتعالى لي ولهم التوفيق والسداد والعلم النافع والعمل الصالح مني وكرمه امين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد -

01:03:54 -